

الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي

دراسة تحليلية للصدمات الاقتصادية والتجارة والاحتياطات

أ.د. عبدالحسين جليل الغالبي

كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة الكوفة، الكوفة، العراق.

الخلاصة

اما موقف مراكمة الاحتياطات وسعر الصرف الاجنبي امام الدينار فان نسب مراكمة الاحتياطات كانت في تنازل خلال المدة المدروسة التي تمت تجزئتها الى ثلاث فترات اذ كانت في المدة (2004 - 2009) (58.1%) و(2010 - 2013) (14.98%) و(2014 - 2020) (-) 1.8% والتي تشير الى شدة وكثافة استخدام الاحتياطات في الدفاع عن سعر الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي، وختاما فقد كانت الفترة المثالية لتخفيض قيمة الدينار العراقي هي الفترة الثانية ولكن البنك المركزي لم يستجب، وحين جاءت الفترة الثالثة والتي تعرض خلالها الاقتصاد العراقي الى سلسلة من الصدمات الاقتصادية امسى التخفيض واجبا ولكن البنك المركزي لم يستجب واستمر في الدفاع عن سعر الصرف على حساب الاحتياطات، حتى جاء القرار في أواخر عام 2020 وهو قرار صحيح وان كان متأخرا في مواعده وكبيرا في نسبته ولكنه يعمل في الاجل القصير على تحسين موقف الاحتياطات الاجنبية ووضع الموازنة العامة وفي الاجل المتوسط والطويل على تقليل الاستيرادات وتشجيع المنتج المحلي وتوفير فرص العمل. وعليه فانه من الضرورة الابقاء على السعر الجديد وعدم التراجع عنه اذ ستترتب عليه مشاكل كثيرة.

ان القاء نظرة سريعة على التجارة العراقية نجدها تميزت بتركز الصادرات على سلعة معينة وهي النفط، وارتفاع نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى العكس من ذلك نجد ان الاستيرادات شهدت تنوعا في السلع المستوردة، مع ارتفاع نسبة الاستيرادات إلى (GDP)، ولتسليط الضوء على التجارة العراقية فقد تم دراسة تركيا وايران بوصفهما عينة من الشركاء التجاريين للعراق، اذ انتعشت التجارة معهما بعد عام 2003. فقد ارتفعت قيمة الاستيرادات من تركيا وانتقل ترتيب السوق العراقية في سلم استيعاب الصادرات التركية من المرتبة (9) عام 2004 إلى المرتبة (2) عام 2013. ورافق ذلك انخفاض قيمة الليرة التركية. بينما شكلت التجارة مع ايران في عام 2018 ما نسبته (14.5%) من إجمالي الاستيرادات العراقية ووصلت الى (6.1%) من إجمالي الصادرات الإيرانية وشهدت قيمة الريال الإيراني انخفاضا كبيرا، وتزامن انخفاض قيمة الليرة التركية والريال الإيراني مع رفع قيمة الدينار مما دعم تنافسية سلعهما في السوق العراقية على حساب المنتج المحلي واضحى الصراع التجاري بينهما على اشده في الساحة العراقية للسيطرة على هذه السوق.

المقدمة

عام 2014 تمثلت في الهجوم الهجمي الذي قادته العصابات الإرهابية واستيلائها على أجزاء من البلد، فضلا عن الصدمة النفطية السلبية التي كانت ملامحها تلوح في الأفق، وبالتالي فان مواجهة العدوان والحرب تتطلب نفقات مالية عالية وكما هو معروف فان الصدمة

دأبت السلطة النقدية على الاستمرار في تبني نظام صرف يقترب من الثبات في اتجاهه العام ورفع قيمة الدينار العراقي منذ عام 2003 ولكن هذا الوضع لا يمكن القبول به، اذ ان تغير ظروف البيئة العراقية وتعرض العراق الى سلسلة من الصدمات منها الصدمة المزدوجة في

الصرف وهو ضمن الترتيبات المستقرة (الثابتة) بل لا بد وان يتم التقدير في استخدامها وبما يؤمن الحفاظ على كيان البلد. ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة الذي يدور حول محورين رئيسيين هما مبررات تغيير الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي والابقاء او المحافظة وعدم التراجع عن هذا التغيير. فان البحث سعى لدراسة المواضيع الاتية وهي اسس اختيار نظام الصرف في ظل والصدمات الاقتصادية وظروف الاستقرار والتجارة الخارجية ونظام الصرف مع اخذ عينة من الدول وهي تركيا وايران الى جانب دراسة الاحتياطات الرسمية لدى البنك المركزي ومراكزها ونافذة بيع العملة الاجنبية وانعكاس جميع هذه المتغيرات في صياغة الخطوة التي اقدم عليها المركزي في اواخر عام 2020 لتغيير سعر الصرف.

المالية الحكومية تتولد عنها صدمة حقيقية مهمة، وكذلك فان انخفاض أسعار النفط ولدت صدمة حقيقية أخرى وبذلك فقد دخل العراق عام 2015 في اتون الصدمة المزدوجة الحادة، وما ان حل 2019 وتنفس البلد الصعداء بالتخلص من داعش الى جانب تحسن اسعار النفط، حتى لاحت في الافق بوادر ازمة سياسية انتهت الى استقالة حكومة السيد عادل عبدالمهدي في الربع الاخير من العام نفسه والتي القت بظلالها على الاقتصاد العراقي بقوة ومع بزوغ شمس عام 2020 حتى بدأت جائحة كورونا (COVID 19) وما ترتب عليها من انخفاض اسعار النفط بتشكيل صدمة قاسية متعددة الابعاد، ونتيجة لتلك السلسلة من الصدمات منذ عام 2014 كان لزاما على السلطة النقدية التحرك نحو المرونة في أسعار الصرف، فضلا عن ان الاحتياطات الدولية يجب ان لا تستنزف في ميدان الدفاع عن سعر

المبحث الاول :

اختيار نظام الصرف المناسب للدينار العراقي في ظل الصدمة المزدوجة

اختيار ترتيبات الصرف الثابتة نظرا لاعتمادها على الأسواق الخارجية وارتفاع درجة انفتاحها.
4. التكامل الإقليمي ودرجة التركيز في المبادلات التجارية: إن المزيد من التكامل الاقتصادي بين المجموعات الإقليمية الدولية ساعد في تثبيت أسعار الصرف للدول الأعضاء فيها مستندين الى نظرية منطقة العملة المثلى The Optimal Currency Areas وكذلك فان تكامل الأسواق المالية المحلية والدولية فانه يدفع نحو ترتيبات التدخل في سعر الصرف دون تركه مرنا بشكل تام للحد من ابتعاد سعر الصرف عن المستوى المرغوب.
5. الاحتياطات الدولية : إن الحاجة لا تبدو ماسة للاحتياطات الدولية في ظل الترتيبات المرنة لسعر الصرف لان الاختلافات في المدفوعات الدولية سيتكفل سعر الصرف بتصحيحها ، على العكس من طريقة التصحيح في ظل نظام الصرف الثابت الذي يستوجب استخدام الاحتياطات الدولية. إن حجم الاحتياطات يرتبط بحدود تقلب سعر الصرف ولا بد من وجود نوع من المقايضة Trade Off بين كلفة الاحتفاظ بالاحتياطات وكلفة عدم استقرار أسعار الصرف. وان عملية اختيار التعويم هي إقرار بعدم ضرورة استقرار سعر الصرف. ولا بد من توفر الاحتياطات بكثافة للدفاع عن سعر الصرف في حالة الرغبة بتبني النظام الثابت.
6. حركة العمالة : كلما تميزت العمالة بقابلية التحرك عبر الحدود فان الأسعار والأجور تكون اقل مرونة باتجاه الانخفاض لذا فان الترتيبات المرنة لسعر الصرف تكون هي المفضلة على الترتيبات الثابتة .
7. حركة رؤوس الأموال : إن حرية تنقل رؤوس الأموال بين الدول تجعل من العسير على السلطة النقدية الحفاظ على نظام صرف مستقر وثابت لأنه سيكون هدفا للمضاربين.

اولا-الأسس الاقتصادية لاختيار نظام الصرف المناسب

يعتمد اختيار نظام الصرف على طبيعة البيئة الاقتصادية للبلد المعني والمحيط الدولي وشركائه التجاريين والماليين ، إن البيئة الاقتصادية المستقرة تملي نوعا من أنظمة الصرف يختلف عن ذلك الذي يتم تبنيه في ظروف عدم الاستقرار وتعرض الاقتصاد للصدمات الداخلية سواء أكانت نقدية (اسمية) او حقيقية او صدمات خارجية او النوعين معا ، وفيما يأتي نلخص المؤشرات التي تستخدم في تحديد نظام الصرف في كلتا الحالتين :
أ- اختيار نظام الصرف في ظل بيئة اقتصادية مستقرة : يمكن اختيار نظام الصرف في ظل ظروف الاستقرار بالاعتماد على المؤشرات الآتية:
1. الانفتاح الاقتصادي : إن الدول التي يكون انفتاحها على العالم الخارجي منخفضا فان ربط سياستها النقدية بضرورات التوازن الخارجي سيكلفها أكثر من إعطائها المرونة لعمليتها في التحرك بدلا من الثبات لذا فان من الأفضل لها إتباع نظام الصرف المرن، وإذا تميز البلد بدرجة انفتاح عالية فان الاقتراب من نظام الصرف الثابت يكون الأفضل له.
2. استقرار الأسعار: إن من الأفضل للدول التي تكون فيها معدلات التضخم المحلي أعلى من نظيرتها في البلدان الشريكة تجاريا أن تتبنى ترتيبات الصرف المرن، ومن الاوفق لها أن تأخذ بالترتيبات الثابتة في حال كون معدلات التضخم اقل من شركائها التجاريين.
3. حجم الاقتصاد : يفضل الأخذ بنظام الأسعار المرنة للاقتصادات الضخمة والمتنوعة والتي تشكل قطاعاتها المختلفة أسواقا لبعضها البعض مما يقلل من اعتمادها على الخارج . أما الاقتصادات الصغيرة فإنها تكون أكثر تجانسا واكل تنوعا فان المتوقع لها أن تعتمد على

العرض من الصرف الأجنبي) ستنعكس حتما على سعر الصرف بالارتفاع.

إن أمام السلطة النقدية طريقتين لان ثالثهما مغلق وهو طريق الدولار وعليه لا بد من سلوك طريق التثبيت والسيطرة على سعر الصرف او سلوك طريق التدخل المحدود وترك سعر الصرف يتحدد في السوق على وفق آلية العرض والطلب :

1. تثبيت سعر الصرف او وضعه ضمن حدود معينة او إدارته بشكل يقيد انفلاته من خلال التدخل في سوق الصرف . وهذا الخيار يمكن تنفيذه بوسيلتين ، الاولى هي تلبية وإشباع الطلب على العملة الأجنبية للحصول على سعر صرف توازني يقترب جدا او يتطابق مع السعر السوقي، او العودة الى ما كان العراق يستخدمه في سبعينات وثمانينات القرن الماضي من منع للتداول بالصرف الأجنبي وتقييد حركته مع الخارج من خلال إدارة التحويل الخارجي للعمليات الأجنبية وهنا يصعب تنفيذ هذه الوسيلة اذ أن التحرر المالي الذي ساد العالم وحرية الحركة للموارد الاقتصادية بين الدول والاستيرادات المتنوعة والكبيرة وتنقل رؤوس الأموال الباحثة عن الأمان والربح وغيرها من الأسباب التي تحد من التنفيذ وتجعل من هذا الخيار شبه مستحيل ، لذا لم يبق أمام السلطة النقدية في ميدان الحفاظ على سعر صرف مستقر سوى طريق إشباع الطلب على الصرف الأجنبي من خلال عرض الصرف الأجنبي ليقابل ذلك الطلب ، وطالما إن الحكومة هي المحتكر الوحيد لمصدر الصرف الأجنبي الداخلى الى الاقتصاد العراقي وهذا ناجم عن الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي اذ أن مصدر الصرف الأجنبي (الدولار) هو تصدير النفط الخام الذي تمتلكه الدولة لذا فان عليها توفير المعروض اللازم من العملة الأجنبية للحاجات الاقتصادية المتنوعة وهذا يأتي كنتاج عرضي او اثر جانبي Side Effect من حاجة الحكومة للعملة المحلية (الدينار) مقابل بيع هذا الصرف الأجنبي (الدولار) في السوق النقدية المحلية سواء أكان هذا البيع للبنك المركزي او لغيره ، وحسب المصادر الرسمية للبنك المركزي فان ما يقرب من (99%) من مبالغ الدولار التي يتم تداولها في مزاد العملة يتم الحصول عليها من الحكومة و (1%) فقط تأتي من المصارف التجارية وغيرها. وهنا فان ما يقوم به البنك المركزي من بيع للصرف الأجنبي في نافذة بيع العملة يأتي ضمن وظيفته الأساسية بوصفه بنكا للحكومة لتغطية احتياجات الحكومة من النقد المحلي (الدينار) لتمويل نفقاتها المختلفة . ولو أن الحكومة لديها القدرات والأدوات النقدية التي يمتلكها البنك المركزي لتولت هي هذه المهمة وشراء الدينار من السوق النقدي مقابل بيع الصرف الأجنبي لتغطية احتياجاتها من الدينار ويتفرغ البنك للسيطرة على سعر هذا الصرف من خلال وسائله وأدواته ، ولكن في ظل إمكانيات البنك المركزي وتنفيذا لوظائفه التقليدية فانه يقوم نيابة عن الحكومة ببيع الصرف الأجنبي وشراء الدينار لها من السوق، واستثمارا لهذا الدور فان البنك المركزي يعمل على استقرار سعر الصرف الأجنبي (الدولار) باستخدام الصرف الأجنبي المتأتي من الحكومة او من وفوراتها (الاحتياطيات) التي استطاع مراكمتها خلال السنوات الماضية (على أن يحتفظ بمبالغ معقولة من هذه الاحتياطيات تكفيه لتغطية الاستيرادات لعدة أشهر في حالة الطوارئ وعدم استخدامها بشكل مفرط لاستقرار سعر

8. تفضيلات السلطات النقدية: إن درجة الحرية التي ترغبها السلطات للاقتصاد الكلي تحدد ترتيبات الصرف المتبناة ، فان فضلت السلطات زيادة مساحة سلطتها في ميدان السياسة الاقتصادية فان عليها اختيار ترتيبات صرف مرنة لضمان التوازن الخارجي الذي سيكون من مهام سياسة سعر الصرف.

ب- اختيار نظام الصرف في ظل الصدمات الاقتصادية (بيئة اقتصادية غير مستقرة):

اذا كان الاقتصاد يتعرض الى صدمات اقتصادية فان المعايير السابقة والتي تستخدم بوصفها اساسا لاختيار نظام الصرف تصبح ليست ذات جدوى في تحديد نظام الصرف المناسب ويجب التوجه الى الية اخرى يمكن الاستعانة بها لاختيار النظام وهذه الالية الجديدة تعتمد على نوع الصدمات التي يعاني منها الاقتصاد وكما يأتي :

1. الصدمات الداخلية النقدية Internal Monetary Shocks: اذا كان الاقتصاد يتعرض الى صدمات نقدية فان أسعار الفائدة ستتغير فمثلا إذا كانت الصدمة توسعية فان أسعار الفائدة ستخفض تحت المستويات العالمية مما يدفع برؤوس الأموال للهروب نحو الخارج مسببة عجز في ميزان المدفوعات وان على البنك المركزي إن يشتري عملته للحفاظ على سعر الصرف الثابت وبالتالي ستخفض السيولة ويعود مستوى عرض النقد الى ما كان عليه وسعر الفائدة المحلي يتساوى مع العالمي ، ويظهر منه إن اثر الصدمة النقدية عابر وغير قابل للاستمرار . في حين إذا كان سعر الصرف مرن فان العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن تدفق رؤوس الأموال للخارج بسبب انخفاض أسعار الفائدة المحلية سيؤدي الى رفعه (انخفاض قيمة العملة) وبالتالي يحسن الحساب الجاري ويحفز التوظيف والدخل ولا بد من أن تستمر العملية في توسع الدخل حتى يحصل توازن جديد أي ان الصدمة النقدية تسببت في عدم استقرار الدخل والتوظيف.

2. الصدمات الداخلية الحقيقية Internal Real Shocks: إن الصدمة المالية التوسعية ستعمل على رفع سعر الفائدة عن مستواه التوازني المساوي للسعر العالمي والذي يسمح بتدفق رؤوس الأموال نحو الداخل ينتج عنها فائض في ميزان المدفوعات مما يدعو البنك المركزي لبيع عملته حفاظا على سعر الصرف الثابت مما يزيد من السيولة وبالتالي يؤدي الى زيادة الدخل والتوظيف وعدم استقرارهما في ظل ثبات سعر الصرف.

3. الصدمات الخارجية External Shocks : إن استبعاد تأثير الصدمات الخارجية يتطلب نظام صرف يتمتع بالمرونة الكافية لعزل اثر هذه الصدمات عن الاقتصاد المحلي وبعكسه فان نظام الصرف الثابت سينقل اثر هذه الصدمات نحو الاقتصاد المحلي بوصفه قناة أمينة على النقل بينما يقف سعر الصرف المرن بوجهها ويتغير بما يدفع أثرها او جزء كبير منها عن الاقتصاد المحلي.

ثانيا- خيارات سياسة الصرف الأجنبي في العراق

بات من الواضح تماما إن المزداد يعمل على إشباع الحاجة او الطلب على العملة الأجنبية (الدولار) وان هذا الطلب يؤثر على سعر الصرف الأجنبي اذ أن أية زيادة في هذا الطلب (في ظل محدودية

والحرب تتطلب نفقات مالية عالية وكما هو معروف ان الصدمة المالية الحكومية تتولد عنها صدمة حقيقية مهمة، وكذلك فان انخفاض أسعار النفط ولدت صدمة حقيقية أخرى في جانب آخر وأدخل العراق عام 2015 بصدمة مزدوجة حادة ، تملي هذه الصدمة عليه الالتزام بالتحرك نحو المرونة في أسعار الصرف وبنظام الصرف الزاحف.

وفضلا عن ما تقدم فان هناك الكثير من مزايا نظام الصرف المرن التي يمكن التمتع بافضلياتها في ظل الصرف المرن للاقتصاد العراقي وهي:

1. الحفاظ على الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي.
2. توسيع فاعلية السياسة النقدية في معالجة المشاكل الاقتصادية بدلا من تركيز جل اهتمامها نحو سعر الصرف.
3. ان رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) يسهم في تمويل الموازنة العامة للحكومة.
4. تقليل الاستيرادات ولاسيما غير الضرورية منها والتي عادة ما تكون مرنة في استجابتها للتغيرات في سعر الصرف مع التوجه نحو دعم تلك المستوردات ذات الأهمية والتي تعد ضرورية من وجهة نظر المجتمع.
5. تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المحلية حتى وان كانت قليلة ومحدودة.
6. الحد من هروب رؤوس الأموال وتحويلها للخارج ولاسيما تلك التي تتعلق بالفساد اذ ان تكاليف التحويل ستصبح عالية مما قد يضطر أصحابها لاستثمارها في الداخل.
7. التصدي للصددمات الخارجية لما له من أفضليات في هذا الميدان .
8. التخلص من المضاربات وسبل التلاعب التي يسلكها المضاربون في مزاد العملة الاجنبية .
9. إلغاء تعددية أسعار الصرف (الرسمي والموازي) والقبول بسعر واحد هو السعر السوقي .
10. تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر للدخول في مشاريع محلية لانخفاض كلف الإنشاء مقارنة بالتكاليف في الخارج.
11. ترشيد الاستهلاك ولاسيما السلع المكلمة وغير الأساسية نتيجة ارتفاع الأسعار في السوق الداخلية.
12. يعد التضخم بمثابة ضريبة غير مباشرة .
13. المساهمة في تنشيط المشاريع المحلية المتوسطة والصغيرة وتشجيعها على الإنتاج لإحلال المنتج المحلي بدلا من المستورد لاسيما وان العراق أمسى يستورد عدد كبير جدا من السلع التي كان ينتجها محليا ولكن بسبب انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة الدينار) تعطلت هذه الصناعات وتحول مستهلكيها نحو الخارج على الرغم من جودة المنتج المحلي أحيانا.

الصرف) . إن مصادر الطلب على الصرف الأجنبي التي يواجهها البنك المركزي انصبت غالبيتها على الاستيرادات ذات الطبيعة الاستهلاكية من السلع والخدمات والتي بلغت قيمتها (281.5) مليار دولار خلال المدة (2004-2015) وشكلت نسبة (75%) من إجمالي الطلب على العملة الأجنبية والبالغ (377.4) مليار دولار وهو مجموع مبيعات المزداد خلال المدة المذكورة وتوجه الجزء المتبقي من الطلب على العملة الأجنبية (95.5) مليار دينار نحو الادخار الخارجي بشكل رؤوس أموال متدفقة نحو الخارج او لأغراض الادخار والاكتمال المحلي، ومن بين هذا الطلب على الصرف الأجنبي فان الطلب عليه لأغراض الأنشطة الاستثمارية الخاصة لا يشكل سوى نسبة او هامش ضئيل من إجمالي النسب اعلاه لتلبية مستلزمات التنمية ومدخلات الإنتاج المستوردة .

2. ترك سعر الصرف الأجنبي يتحدد في السوق على وفق الآليات الاقتصادية ، وهنا يتحكم التفاعل بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي لتحديد السعر التوازني فإذا زاد العرض انخفض السعر وان زاد الطلب ارتفع السعر ، ويتوجه البنك المركزي لمراعاة الاحتياطيات . وهنا فان ارتفاع السعر قد يلجم بعض الطلب ولكن المتوقع إن الانخفاض في الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي لا تعدو أن تكون نسبا ضئيلة لان الحاجة له تشكل جوانب حقيقية في الاقتصاد قد تكون عديمة او على الأقل قليلة المرونة (لأنها تغطي الاستيرادات)، فضلا عن جوانب نقدية او مالية تقترب من تلك الحقيقية في أهميتها او الضغوط التي تولدها على السوق ولكن في المجمل فان ارتفاعه سيحد من بعض الاستيرادات الاستهلاكية غير الضرورية ويشجع بعض المنتجات المحلية .

3. القبول بالدولة الكاملة أي إهمال العملة المحلية والتشبث بعملة دولة أخرى كالدولار مثلا هو حل غير منطقي وغير مقبول اقتصاديا لما يحمل من نقاط ضعف كثيرة لذا فان هذا الخيار يتم إهماله.

ثالثا- اختيار نظام الصرف المناسب للاقتصاد العراقي

ان قراءة سريعة لمؤشرات اختيار نظام الصرف في ظل البيئة الاقتصادية المستقرة وتطبيق معاييرها على الاقتصاد العراقي نجد ان اغلب تلك المؤشرات تؤكد على اختيار النظام الثابت او المستقر فضلا عن ان تمتع الاقتصاد العراقي بنوع من استقرار الموارد (عوائد النفط) في المدة السابقة لعام 2104 جعل السلطة النقدية تشجع بالاستمرار في تبني نظام صرف يقترب من الثبات في اتجاهه العام ولكن هذا الوضع لا يمكن القبول به ، اذ ان تغير ظروف البيئة العراقية وتعرض العراق الى صدمة مزدوجة Double Shock في عام 2014 تمثلت في الهجوم البربري الهجمي الذي تقوده العصابات الإرهابية واستيلائها على أجزاء من البلد ، فضلا عن الصدمة النفطية السلبية التي كانت ملامحها تلوح في الأفق ، وبالتالي فان مواجهة العدوان

المبحث الثاني :

سعر الصرف الاجنبي امام الدينار والتجارة الخارجية: تركيا وايران أنموذجا

شهد البلد بعد عام 2003 م العديد من التغيرات في سياسات واتجاهات النظم الاقتصادية الكلية للبلد، وتعد التجارة الخارجية مع البلدان المجاورة إحدى تلك التغيرات التي أخذت تحتل أهمية في التحليل التجاري والنقاشات الاقتصادية ليس فقط لكونها تجارة غير متكافئة فحسب وإنما حول انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على البلد. ابتداءً ان الصراعات العسكرية والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة لما يقارب عقداً من الزمن على العراق اجهزت على هيكله الانتاجي وجودة منتجاته المحلية وتعطيل تدفقاته التجارية مما سمح للمنافسين بالاستيلاء ليس فقط على حصته في الأسواق الخارجية بل وعلى الأسواق الداخلية (). مما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد على الاقتصاديات الخارجية بشكل عام والمجاورة بشكل خاص ومنها تركيا وايران في تلبية متطلبات سوقه المحلية.

بعد عام 2003 م بدأت حركة التبادل التجاري بالرواج , ومن الجدول (1) يلاحظ ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية من تركيا على طول المدة (2004-2013) إذ بلغت نحو (1.8) مليار دولار شكلت ما نسبته (8.5%) من مجمل الاستيرادات العراقية عام 2004 لتصل إلى حدود (11.9) مليار دولار عام 2013 وارتفعت معها نسبة إسهامها إلى (20.1%) من إجمالي الاستيرادات وبمعدل نمو قدر بنحو (556.4%) للمدة ذاتها، بالمقابل فإن ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية شكلت من الجانب التركي ما نسبته (2.8%) من إجمالي صادراتها لعام 2004 لتصل إلى نحو (7.9%) عام 2013 م , وهذا يدل على أهمية السوق العراقية في تصريف المنتجات التركية وانتقل ترتيب سلم السوق العراقية من المرتبة (9) عام 2004م إلى المرتبة (2) عام 2013م من حيث القدرة على استيعاب المنتجات التركية.

أدت التطورات غير المحسوبة التي شهدتها البلد في عام 2014م إلى تضرر حركة التجارة البينية وتدفق السلع التركية نتيجة لعدم قدرة الشاحنات على الدخول إلى ما بعد منطقة كردستان العراق كما تراجعت حركة الاستثمارات التركية في البلد وتضرر العديد من الشركات العاملة في البلد بسبب التدهور في الوضع الأمني، إذ انخفضت الاستيرادات العراقية من تركيا إلى نحو (7.6 , 8.5 , 10.8) مليار دولار للمدة (2014, 2015, 2016) على التوالي، وانخفضت معها نسبة إسهام هذه الاستيرادات من إجمالي الاستيرادات العراقية إلى نحو (17.8 , 18.5 , 22.3%)، بالمقابل انخفض إسهامها من إجمالي الصادرات التركية إلى نحو (5.4 , 5.9 , 6.9)% للمدة ذاتها. شكل هذا الانخفاض ضرراً لإجمالي الصادرات التركية (). وعلى الرغم من تحسن الأوضاع الأمنية وتدفق السلع التركية إلى الأسواق المحلية وارتفاع قيمة الاستيرادات إلى نحو (8.3 , 9.05) مليون دولار شكلت ما نسبته (23.3 , 18.2)% من مجمل استيرادات العراق لعامي

أدت التطورات غير المحسوبة التي شهدتها البلد في عام 2014م إلى تضرر حركة التجارة البينية وتدفق السلع التركية نتيجة لعدم قدرة الشاحنات على الدخول إلى ما بعد منطقة كردستان العراق كما تراجعت حركة الاستثمارات التركية في البلد وتضرر العديد من الشركات العاملة في البلد بسبب التدهور في الوضع الأمني، إذ انخفضت الاستيرادات العراقية من تركيا إلى نحو (7.6 , 8.5 , 10.8) مليار دولار للمدة (2014, 2015, 2016) على التوالي، وانخفضت معها نسبة إسهام هذه الاستيرادات من إجمالي الاستيرادات العراقية إلى نحو (17.8 , 18.5 , 22.3%)، بالمقابل انخفض إسهامها من إجمالي الصادرات التركية إلى نحو (5.4 , 5.9 , 6.9)% للمدة ذاتها. شكل هذا الانخفاض ضرراً لإجمالي الصادرات التركية (). وعلى الرغم من تحسن الأوضاع الأمنية وتدفق السلع التركية إلى الأسواق المحلية وارتفاع قيمة الاستيرادات إلى نحو (8.3 , 9.05) مليون دولار شكلت ما نسبته (23.3 , 18.2)% من مجمل استيرادات العراق لعامي

وفيما يتعلق بجانب الصادرات العراقية إلى إيران فإنها منخفضة مقارنة مع الصادرات العراقية إلى تركيا، ويرجع هذا إلى أن الجانب الإيراني بلد نفطي وبالتالي فإن احتمال تصدير النفط غير وارد مقارنة مع الجانب التركي، إذ بلغت نسبة الصادرات العراقية إلى الجانب الإيراني نحو (25) مليون دولار عام 2004م شهدت ارتفاعاً خلال عام 2011م إذ بلغت (125) مليون دولار، لتشهد بعدها تراجعاً إلى نحو (65) مليون دولار عام 2018م هذا ما يجعل الفجوة كبيرة في الميزان التجاري العراقي – الإيراني، إذ بلغ العجز التجاري بالنسبة للعراق بنحو (693.7) مليون دولار عام 2004م ليرتفع نحو (5.9) مليار دولار عام 2013م، ليبليغ نحو (6.5) مليار دولار عام 2018م وهو ما يمثل فائضاً في الميزان التجاري لصالح إيران.

إن سياسة الباب المفتوح التي اتبعها البلد بعد عام 2003م والتي انعكست على زيادة معدل التبادل التجاري العراقي – التركي هي ذاتها التي اسهمت في زيادة التبادل التجاري مع إيران، يُضاف إلى ذلك أن العراق يرتبط مع إيران على طول حدوده من الشمال إلى الجنوب وهو ما يجعل المنتجات الإيرانية أقرب للنفاذ إلى الأسواق العراقية من غيرها، كذلك فإن عملية تخفيض و/أو انخفاض قيمة الريال الإيراني أسهمت بشكل كبير في زيادة حجم الصادرات الإيرانية إلى العراق، إذ شهدت قيمة الريال الإيراني انخفاضاً (ارتفاع سعر الصرف الأجنبي امام الريال) خلال المدة (2004-2018)م بنحو (381%) بالسعر الرسمي، بينما سجلت تراجعاً بنحو (538%) في السوق الموازي للمدة ذاتها، قابل هذا الانخفاض ارتفاعاً في قيمة الدينار العراقي قبال الدولار الأميركي وبنسبة بلغت (-22%) في بالسعر الرسمي، بينما قدر الارتفاع بنحو (-20%) بالسعر الموازي للمدة ذاتها وبذلك يصبح مجموع انخفاض قيمة الريال الإيراني بالسعر الموازي وارتفاع قيمة الدينار بالسعر الموازي أيضاً (558%)، الأمر الذي يصب في زيادة تنافسية المنتجات الإيرانية على حساب المنتجات المحلية واغراق السوق بها، والجدول (5) يوضح مسار تقلب قيمة الدينار العراقي والريال الإيراني أمام الدولار الأميركي في السوقين الرسمي والموازي للمدة (2004-2018)م.

ويمكن تحديد مصفوفة معاملات الارتباط (Pearson) بين التبادل التجاري العراقي – الإيراني وعلى ذات السياق السابق، ويلاحظ من الجدول (6) أن معامل الارتباط بين سعر صرف الدولار/الدينار (EXD) والاصتيرادات العراقية (IMI, I) من إيران بلغ (-0.75) وهو ارتباط عكسي قوي وهذا يشير إلى أن ارتفاع سعر صرف الدولار (انخفاض قيمة الدينار) يؤدي إلى انخفاض الاصتيرادات العراقية من إيران، بالمقابل فإن الارتباط بين (سعر صرف الدولار/الدينار) والصادرات العراقية إلى إيران (EXI, I) هو (-0.06) وهو ارتباط عكسي ضعيف ويرجع هذا إلى انعدام أهمية الصادرات العراقية إلى إيران، بينما نجد أن معامل الارتباط بين سعر الدولار/الريال (EXR) وبين الاصتيرادات العراقية من إيران (IMI, I) بلغ (0.80) وهو ارتباط طردي قوي ويرجع هذا إلى انخفاض قيمة السلع المستوردة من إيران في حال ارتفاع سعر صرف الدولار (انخفاض قيمة الريال)، وعلى نحو متصل فإن ارتفاع سعر صرف الدولار (انخفاض قيمة الريال) تؤدي إلى انخفاض الصادرات العراقية إلى إيران (EXI, I) وهو ما اتضح في قيمة

(سعر صرف الدولار/الدينار) وبين (الاصتيرادات العراقية من تركيا) بلغ (-0.72) وهو ارتباط عكسي قوي هذا يعني أن ارتفاع سعر صرف الدولار (انخفاض قيمة الدينار) تؤدي إلى انخفاض الاصتيرادات العراقية من تركيا، بالمقابل بلغ معامل الارتباط بين (سعر صرف الدولار/ الليرة) وبين (الاصتيرادات العراقية من تركيا) بلغ (XMR.0) زيادة حجم الاصتيرادات العراقية من تركيا، وبديل هذا على أن رفع قيمة الدينار (انخفاض سعر صرف الدولار أمام الدينار) تؤثر في زيادة استيرادات العراق من تركيا أكثر من خفض قيمة الليرة التركية (رفع سعر صرف الدولار أمام الليرة) وهذا يعني أن تحريك قيمة الدينار العراقي سيكون أكثر تأثيراً في الاصتيرادات العراقية من تركيا وهذا يلقي على عاتق السياسة النقدية العراقية مسؤولية معالجة هذه المشكلة، في حين بلغ معامل الارتباط نحو (0.31) بين (الصادرات العراقية لتركيا) و(الاصتيرادات العراقية من تركيا) وهو ارتباط طردي ضعيف وهذا يدل على أن ارتفاع حجم الصادرات العراقية إلى تركيا يؤدي إلى ارتفاع حجم الاصتيرادات العراقية منها، بينما بلغ معامل الارتباط بين حجم التبادل التجاري بين البلدين و(الاصتيرادات العراقية من تركيا) بنحو (0.99) وهو يشير إلى وجود ارتباط طردي تام بين المتغيرين وهذا يدل على هيمنة (الاصتيرادات العراقية من تركيا) على حجم التبادل التجاري بين البلدين، في حين بلغ معامل الارتباط بين (X+M) وبين (الصادرات العراقية لتركيا) بنحو (0.43) وهو ارتباط طردي ضعيف وهذا يدل على انخفاض أهمية الصادرات العراقية إلى تركيا.

ثانياً: التبادل التجاري العراقي – الإيراني

أسهمت العديد من العوامل مثل القرب الجغرافي وكثافة السياحة الدينية بين البلدين في رفع مستوى التبادل التجاري بين الطرفين منذ عقود قبل أن تشهد انقطاعاً خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي نتيجة حرب الثمانية سنوات، ليعود التبادل بين الطرفين بعد عام 2003م، إذ يلاحظ من الجدول (4) ارتفاع حجم الاصتيرادات العراقية من الجانب الإيراني إذ قدرت نحو (718.7) مليون دولار عام 2004م شكلت ما نسبته (3.3%) من إجمالي الاصتيرادات العراقية، وشكلت ما نسبته (1.6%) من إجمالي الصادرات الإيرانية، وبحلول عام 2013م ارتفعت قيمة الاصتيرادات العراقية إلى (6.02) مليار دولار وارتفعت نسبتها إلى نحو (10.1%) من مجمل الاصتيرادات العراقية، وارتفعت معها نسبتها مقارنة بالصادرات الإيرانية إلى حدود (6.4%) وفي الوقت الذي انخفضت فيه استيرادات العراق من بعض بلدان الجوار تركيا والأردن وسوريا نتيجة سيطرة داعش على المنافذ الحدودية خلال عام 2014م ارتفعت قيمة الاصتيرادات العراقية من الجانب الإيراني من (6.4) إلى (6.5) مليار دولار عام 2017م، شكلت تلك القيم ما نسبته (16.9 ، 11.06%) من إجمالي الاصتيرادات العراقية لعامي (2017 ، 2014)م على التوالي، بالمقابل شكلت تلك الاصتيرادات ما نسبته (6.6 ، 7.2%) من إجمالي الصادرات الإيرانية للمدة ذاتها، وارتفعت قيمة الاصتيرادات العراقية خلال عام 2018م بنحو (6.6) مليار دولار شكلت ما نسبته (14.5%) من إجمالي الاصتيرادات العراقية بينما بلغت (6.1%) من إجمالي الصادرات الإيرانية (.)

هيمنة الاستيرادات العراقية من الايرانية (IMI,I) على حجم التبادل التجاري بين البلدين (X+M), بالمقابل فإن هذا التبادل ارتبط مع الصادرات العراقية إلى ايران (EXI,I) بنحو (0.01) وهو ارتباط طردي ضعيف وهو نتيجة لانعدام أهمية الصادرات العراقية إلى إيران.

معامل الارتباط بين المتغيرين والذي بلغ نحو (-0.12) وهو ارتباط عكسي ضعيف, في حين بلغ معامل الارتباط بين معدل التبادل التجاري العراقي الايراني (X+M) وبين الاستيرادات العراقية من ايران (IMI,I) نحو (0.96) وهو ارتباط طردي قوي يقترب من الواحد الصحيح ويرجع هذا ايضاً كما في التبادل التجاري العراقي - التركي إلى

المبحث الثالث:

سعر الصرف الأجنبي امام الدينار ومراكمة الاحتياطيات الاجنبية

تعكس الفرق بين سعر بيع المركزي للدولار إلى المصارف وقيام الاخيرة ببيعه إلى طالبه النهائيين, وفي الوقت الذي كانت فيه مشتريات المركزي من الدولار تقدر بنحو (139) مليار دولار كانت مبيعاتها تقدر بنحو (113) مليار دولار للمدة (2004-2009)م هذا الضخ في عرض العملة الأجنبية يقابله سحب كثيف للسيولة النقدية وهو ما يصب في اطار سياسة البنك التعقيمية (Sterilization) (,) , وقد تمكنت السلطة النقدية من بناء الاحتياطيات بشكل متنامي اذ وصلت في عام 2008 الى (49.2) مليار دولار بعد ان كانت (7.9) مليار دولار عام 2004 وكان معدل نسب نمو الاحتياطيات لهذه المدة هو (58.1%)، من جانب آخر ان انخفاض معدل التضخم منح اشارات حقيقية لسعر الفائدة بالارتفاع وهو ما أعطى ثقة أكبر لدى حائزي السيولة النقدية في تغيير سلوكهم النقدي تجاه الطلب الدينامي وارتفاع قيمته. وخلال هذه المرحلة استطاعت السياسة النقدية من تحقيق ثلاثة امور هي استعادة قيمة الدينار العراقي وانخفاض معدل التضخم إلى مرتبة عشرية واحدة وتكوين احتياطي نقدي أعطاها الحرية في تثبيت سعر الصرف الرسمي وترك للطلب تحديد الكمية المعروضة منه في السوق, ولهذا يرى بعض المتابعين أن نظام سعر الصرف في هذه المرحلة بحكم التعاملات الفعلية هو نظام الصرف الثابت, بينما يرى آخرون أنه نظام التعويم المدار, وبعيداً عن جدل الانظمة فإن حركة سعر الصرف العمودية انتهت لتبدأ مرحلة أخرى.

ثانياً: المرحلة الثانية (2010-2013)م : تكونت قناعات لدى السلطة النقدية بأن مستوى سعر الصرف الذي تحقق يخدم الهدف الرئيس للسياسة النقدية والمتمثل في تحقيق الاستقرار سعري لتبدأ الحركة الافقية لسعر الصرف, واكتفى المركزي في هذه المرحلة بعرض العملة الأجنبية التي تضمن له تنفيذ سياسته تجاه سعر الصرف وضمان استقراره ضمن حدود معينة, ومن هنا بدأ الافتراق بين سعر الصرف الرسمي والموازي, فعلى الرغم من ثبات سعر الصرف الرسمي بحدود (1170) ديناراً ارتفع سعر الصرف الموازي إلى (1196 , 1185) ديناراً لعامي (2011 , 2010)م على التوالي, وهو ما يعني تراجع في قيمة الدينار في السوق الموازي وبنحو (0.2%) لعام 2010م و(0.9%) لعام 2011م, لذا وفي محاولة للحفاظ على استقرار سعر الصرف وتحقيق فرق معقول بين السعر الرسمي والموازي أقدم المركزي على

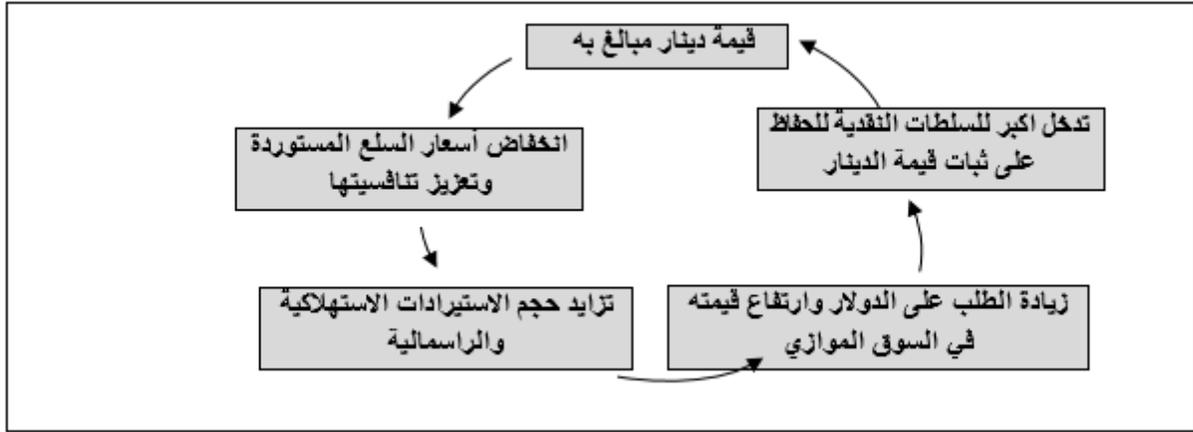
بعد عام 2003م وأثر حصول السلطة النقدية على استقلالها بموجب قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004م بات المركزي المسؤول عن سعر الصرف وادارته, والذي استطاع من خلال أدواته النقدية التقليدية والمستحدثة تقليص فجوة الصرف (Exchange Gap) بين سعر الصرف الرسمي (سعر النافذة) وسعر الصرف الموازي (Parallel Exchange Rate) والسعي إلى تقليل الاختلالات السعرية التي كانت حاصلة في السوق العراقية قبل 2003م, وبفعل فائض العوائد الدولارية التي يشتريها المركزي من الحكومة في اطار عملية التنقيذ (Monetization) الدينامي وتراكم الاحتياطيات الأجنبية جرى دعم قيمة العملة على مدار مدة الدراسة (2018-2004)م وهذا الدعم مر بمراحل يمكن تقسيمها على النحو الآتي :

أولاً: المرحلة الأولى (2004-2009)م : كان هدف هذه المرحلة واضحاً لدى السلطة النقدية وهو استعادة الثقة والاستقرار في قيمة الدينار العراقي بوصفه ركيزة لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية ملائمة للتوجه نحو الاندماج مع نظام مالي ومصرفي عالمي. واستطاعت السلطة النقدية تخفيض سعر الصرف الرسمي خلال المدة (2004-2009)م من (1453) دينار لكل دولار إلى ((1170) دينار كما مبين في الجدول (5), واجهه اتساق في انخفاض سعر الصرف الموازي من (1454) دينار إلى حوالي (1182) دينار للمدة ذاتها, وهو ما ترتب على اثرها انحسار فجوة الصرف بين السعريين بحدود (1%) أو أدنى منه, وهي أدنى من النسبة المعيارية الدولية والتي تقدر بنحو (2%) , فضلاً عن ارتفاع قيمة الدينار العراقي بحدود (4.48%) بالسعر الرسمي ونحو (3.89%) بالسعر الموازي للمدة ذاتها. إن هذا الانحسار في فجوة الصرف وتحقيق الاستقرار سعري يعزى إلى عوامل ادارية واقتصادية من هذه العوامل الادارية :

- استبدال العملة المحلية القديمة في 15/10/2003 - 15/1/2004.
- اعتماد نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في 4/10/2003.
- إلغاء تعددية أسعار الصرف والتي بلغت نحو (11) سعر صرف.
- تلك العوامل الادارية عززها سلوك العرض والطلب على العملة الأجنبية, ففي جانب العرض كانت قدرة المركزي على تلبية طلب القطاع الخاص من العملة الأجنبية دون أن يكون هناك فائض في الطلب عليه أثر في انحسار فجوة الصرف بحدود متدنية وأصبحت

الدولار, وهذا الطلب لا يقتصر على الطلب الاستيرادي الاستهلاكي فحسب بل يمتد إلى الطلب الادخاري والاستثماري الخارجيين, وهو ما أنعكس في ازدياد مبيعات المركزي من (98.9% XMR) مما شكل استنزافاً للعملة الصعبة وتقليلاً لفرص مراكمة الاحتياطات الأجنبية بفارق كبير اقل من المدة السابقة بلغ (35.12%). كما تعرض الدينار العراقي خلال عام 2012م للهجوم من قبل المضارين بسبب شحة الدولار في بلدان اقليمية (سوريا وايران) نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروض عليهما وسحب للعملة الصعبة من داخل السوق العراقية بصورة غير مباشرة, واستجاب البنك المركزي العراقي لذلك من خلال تقييد الوصول إلى الدولار, على الرغم من أن هذا الرد ضروري, الا أنه يتعارض مع مصداقية المركزي بضمان الوصول إلى الدولار بسعر صرف ثابت (1), والمخطط (1) يبين الحلقة المفرغة لأثر ارتفاع قيمة الدينار.

تخفيض سعر الصرف الرسمي إلى (1166) ديناراً وضخ كميات كبيرة من الدولار عبر نافذة البيع ناهزت (XMR) غير أن النتائج جاءت عكسية ففي الوقت الذي ازدادت فيه قيمة العملة المحلية إلى (0.3%) بالسعر الرسمي انخفضت استناداً إلى السعر الموازي بنحو (3.09%) خلال عام 2012م إذ ارتفع سعر الصرف الموازي إلى (1233) ديناراً بعد أن كان يقدر بـ (1196) ديناراً عام 2011م, واتساع فجوة الصرف بين السعريين إلى (5.74%), فكيف يمكن تفسير ذلك؟ إن العمل على تخفيض سعر الصرف الرسمي للدولار يعني ضمناً زيادة القدرة الشرائية لدى أصحاب الدخل الدينامي, وحسب النظرية الكينزية فإن الميل المتوسط الاستهلاك يزداد بمعدل متناقص مع زيادة الدخل, وطالما أن هناك ضعفاً في مرونة الطاقة الانتاجية المحلية في استيعاب هذا الطلب الاستهلاكي فسوف يتم إشباعه عن طريق زيادة الاستيرادات التي أصبحت أرخص بمعنى زيادة الطلب على



الشكل (1)

الحلقة المفرغة لارتفاع قيمة الدينار العراقي

- تم أعداد المخطط استناداً إلى نتائج التحليل اعلاه.

نمو سنوي سالب بلغ (2.8%), والتحدي الأخر الذي واجهه المركزي يتمثل في التمويل غير المباشر للموازنة العامة من خلال شراء حوالات الخزينة من الأسواق الثانوية, ولأن هذا الشراء الدينامي سيتحول إلى طلب دولاري عند إنفاقه من قبل الحكومة دون وجود ما يقابله من الدولار أو أي أصل آخر وهو ما يشكل ضغطاً مزدوجاً على الاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف (ix) الذي تولد نتيجة الصدمة الثانية التي لحقت بالاقتصاد الوطني إذ تمكنت العصابات الإرهابية (داعش) من احتلال عدد من المحافظات الشمالية في أواسط عام 2014. في الاقتصاديات الريفية ومنها العراق تمارس الاحتياطات الأجنبية دوراً مركباً بين سعر الصرف وميزان المدفوعات, فهي من جانب تشكل غطاء للعملة المحلية واساس في دعم سعر صرف عملاتها, ومن جانب آخر تمثل الاحتياطات خطأً دفاعياً ضد الصدمات الخارجية التي تتولد عن الاختلال في ميزان المدفوعات.

ثالثاً: المرحلة الثالثة (2014 - 2020): شهدت هذه المرحلة العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والمالية التي شكلت تحدياً وصدمة مؤثرة تقف أمام ادارة السلطة النقدية في المحافظة على الاستقرار السعري للبلد, ابتداءً من التراجع في أسعار النفط بحدود (50.3%*) (بين عامي 2014-2015)م, وما نتج عنه من انخفاض في إيرادات الموازنة العامة ومن ثم تراجع تدفق العملة الأجنبية إلى المركزي والذي يشكل الأساس في تكوين الاحتياطات الأجنبية, مروراً بتدخل السلطة التنفيذية (وزارة المالية) والسلطة التشريعية (مجلس النواب) وإملاء شروط وسياسات لا تمت لعمل السياسة النقدية بصلة (**).

شكل انخفاض مشتريات المركزي من وزارة المالية إلى (XMR) قدر بـ (23.3%) تحدياً أمام المركزي في تلبية طلب القطاع الخاص من الدولار, على الرغم من انكماشه إلى (51.7) مليار دولار عام 2014م بعد أن كانت تقدر بنحو (53.2) مليار دولار عام 2013م وبمعدل

ليستقر عند (1208) دينار عام 2018م وانحسرت فجوة الصرف إلى (1.5%)، وإعادة ارتفاع قيمة الدينار العراقي بنحو (4.33%) بسعر الموازي كنتيجة لزيادة الطلب الدينامي بعد إعادة اعمار الاراضي المحتلة من قبل عصابات داعش الإرهابي، وعلى العموم فان هذه المدة شهدت نمواً سالباً لمعدل تراكم الاحتياطيات اذ بلغ المعدل (-) 1.8%.

رابعاً: سعر الصرف ومراكمه الاحتياطيات

يلاحظ من خلال المدة المدروسة ان نسب مراكمه الاحتياطيات كانت في تنازل خلال الفترات الثلاث اذ كانت في المدة الأول (58.1%) والثانية (14.98%) والثالثة (-1.8%) والتي تشير الى شدة وكثافة استخدام الاحتياطيات في الدفاع عن سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي . لقد كانت الفترة المثالية لتخفيض قيمة الدينار العراقي هي الفترة الثانية ولكن البنك المركزي لم يستجب، وحين جاءت الفترة الثالثة والتي تعرض خلالها الاقتصاد العراقي للصدمة المزدوجة امسى التخفيض واجبا وليس مرغوبا به او مفضل فقط ولكن البنك المركزي لم يستجب واستمر مصرا في الدفاع عن سعر الصرف على حساب الاحتياطيات، حتى أواخر عام 2020 اذ سمح لسعر الصرف بالتحرك نحو (1450) دينار للدولار شراءً من الحكومة و (1460) دينار للدولار بيعاً للمصارف والمؤسسات المالية و (1470) دينار لكل دولار للمواطن والمؤسسات غير المالية، وجاء هذا التغيير متأخراً جداً وبنسبة كبيرة اذ بلغت حوالي (23.5%)، وعليه فان ما يؤخذ على هذا التغيير هو التأخر المفرط والنسبة الكبيرة وعلى الرغم من ذلك فانه جاء متوافقاً مع المتطلبات الاقتصادية المختلفة.

مع إدراك ادارة السلطة النقدية لهذه التحديات ووضوح الرؤية باستمرار تأزم الوضع امنياً ومالياً على المدى القصير، أخذ المركزي برفع سعر الصرف الرسمي إلى (1188) ديناراً عام 2014م، نتيجة لانخفاض التدفقات النقدية من جهة والسعي إلى تخفيف الطلب عليه من جهة أخرى، ومع استمرار تراجع تدفق العملة الأجنبية إلى المركزي دون مستوى حاجة السوق وانخفاض مرونة الانفاق الحكومي بالاتجاه النزولي، شكل هذا ضغطاً على الاحتياطيات الأجنبية ومساوئ سعر الصرف الرسمي والموازي، إذ ارتفع الأول بحدود (1190) ديناراً عام 2015م واستقر عند هذا المبلغ إلى عام 2018م، وكذلك ارتفاع الثاني إلى (1275 , 1247) ديناراً لعامي (2016, 2015)م على التوالي، واتسعت فجوة الصرف بين السعيرين بنحو (4.78 , 7.14)% وهي أقصى فجوة صرف خلال مدة الدراسة، قابلها أقصى فرق بين مشتريات ومبيعات المركزي من الدولار قدرت (7.8 , 11.8) مليار دولار وهو ما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات إلى نحو (45.3 , 53.7) مليار دولار للمدة ذاتها.

إن اقتصاداً ربيعياً بامتياز مثل الاقتصاد العراقي يعتمد على عائد الإيرادات النفطية في حقن النشاط الاقتصادي بالموارد المالية والتي تفرزها صدمات العرض والطلب في سوق النفط يجعل الدورة الاقتصادية مسايرة وملازمة للموازنة العامة، إذ انعكس ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تدفق العملة الأجنبية إلى الميزانية العمومية من خلال زيادة مشتريات المركزي والتي بلغت (40.3) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي قدره (57.3%) خلال عام 2017 (x)، وهو ما انعكس في تخفيف الضغط على الاحتياطي الأجنبية لدى المركزي إذ ارتفع إلى (XMR) في نشوء توقعات تفاؤلية في سوق الصرف الاجنبي أدت إلى انخفاض سعر الصرف الموازي إلى (1258) دينار عام 2017م

المبحث الرابع:

تأثيرات رفع سعر الصرف الأجنبي على نافذة بيع العملة والاحتياطيات الأجنبية

ويلاحظ ان مجموع المبيعات السنوية للنافذة لعامي 2020 و 2021 بلغت (44080 ، 37095) مليون دولار على التوالي وبذلك فانها قد انخفضت بنسبة مقدارها (15.8%) وبمقدار (6985) مليون دولار، وهذا يؤكد تحقق هدف المركزي بالحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية عند رفعه لسعر الصرف من خلال تقليل الطلب على الصرف الأجنبي بما نسبته (19%) من عام 2021 على الرغم من التوسع في الانفاق الحكومي وزيادة الاقتراض الداخلي عن السنة السابقة. اذ ان رفع السعر أدى الى تخفيض الطلب ويمكن ان يعزى انخفاض الطلب الى التكلفة التي أضحت مرتفعة للاستيرادات والسفر والسياحة للخارج فضلا عن خفض المدخرات الدولارية نتيجة لارتفاع مستويات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة.

الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي: ان السبب الرئيس لرفع سعر الصرف الأجنبي من وجهة نظر البنك المركزي هو المحافظة على ارصدة الاحتياطيات الأجنبية من التآكل نتيجة استخدامها في الدفاع عن الدينار من خلال نافذة بيع العملة لإشباع الطلب المحلي على

مبيعات نافذة العملة: تم رفع سعر الصرف في 19 كانون الأول 2020 وبمجرد حصول التغيير انخفضت المبيعات من (4567) مليون دولار الى (3195) مليون دولار وبمعدل تغير بلغ (-30%) في كانون الأول 2020 عن شهر تشرين الثاني واستمر الانخفاض بشكل كبير جدا في مطلع 2021 اذ بلغت المبيعات في كانون الثاني 2021 (492) مليون دولار وبنسبة تغير عن الشهر السابق بمقدار (-84.6%)، ولم ترجع المبيعات الى ما يقارب سابق عهدها حتى شهر نيسان اذ تأكد للجميع ان لا رجعة عن التغيير فقد كانت هناك شكوك ودعابات حول تراجع المركزي عن قراره ولكن الثبات دعم مصداقية المركزي، واستمر التقلب في المبيعات حتى نهاية العام 2021 وشهدت الأشهر الأخيرة منه انخفاضا في المبيعات بلغت في تشرين الأول 2021 (3148) مليون دولار وكانت اعلى نسبة مبيعات في شهر حزيران واب اذ بلغت (4824) XMR الطلب على الصرف الأجنبي الامر الذي دفع المركزي الى زيادة المبيعات لإشباع الطلب والمحافظة على استقرار سعر الصرف ويمكن ملاحظة المبيعات من الجدول (8).

- 2- يجعل قيمة الصادرات مرتفعة وتنعكس بآثار سلبية على المصدرين.
- 3- انخفاض معدلات نمو الإنتاجية .
- 4- ضعف المركز التنافسي للدولة.
- 5- انخفاض الكفاءة الاقتصادية للبلد.
- 6- التأثير السلبي على الاستثمار والأسواق المحلية.
- 7- زيادة أعباء خدمة الدين.
- 8- تدهور الاحتياطيات الأجنبية نتيجة الدفاع عن العملة المحلية محاولةً من السلطات النقدية للسيطرة على سعر الصرف الأجنبي وتلبية طلبات المستوردين على النقد الأجنبي.
- 9- تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية في الأسواق النقدية والمالية لارتفاع ربحيتها ما يزيد حصيلة افراد البلد من العملات الأجنبية ويحمل السلطات المعنية تكاليف باهظة لتوفير الاستقرار في النظام المالي. إذ تؤثر المضاربة على أداء البنوك والقطاعات الصناعية مما يؤدي الى التوسع بالاقتراض لان التجار يتوقعون انخفاض قيمة العملة بالمستقبل نتيجة هذه الضغوط وان زيادة الاقتراض تؤدي الى رفع أسعار الفائدة وبالتالي يفضي هذا الوضع الى الانكماش.
- 10- الحاق الضرر بالقطاع الزراعي من خلال التأثير على الناتج الزراعي فضلا عن تشجيع الهجرة من الريف الى المدينة وزيادة الطلب على المواد الغذائية المستوردة بدل المحلية.
- 11- الحاق الضرر بالقطاع الصناعي كذلك لصعوبة الوقوف امام منافسة السلع الأجنبية التي يدعمها ارتفاع سعر الصرف محليا لاسيما اذا كانت هذه السلع من مناشئ ذات عملات منخفضة او تعمل تلك الدول على تخفيض قيمة عملاتها لدعم تنافسية سلعها وخدماتها في السوق العالمي.
- 12- ان رفع قيمة العملة يمثل التزام على البنك المركزي يتوجب سداه لإعادة التوازن الى سعر الصرف فالنقد المصدر يمثل دين على البنك المركزي وبسبب هذا الرفع سترتفع قيمة هذا الدين لذلك يصعب إعادة التوازن الا بسداد هذا الالتزام بالنقد الأجنبي وهذا يتطلب مبالغ كبيرة منه.
- 13- ظهور سوق موازية للعملة الأجنبية نتيجة طلب المستوردين عليها وعدم تلبية السلطة النقدية لهذا الطلب مما ينجم عنه ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة) في السوق الموازي.
- 14- انتشار ظاهرة الدولار بسبب المضاربة وظهور السوق الموازي وبالتالي فقدان الثقة بالعملة المحلية.

الدولار، ولقد كان الحديث يدور في غرف المركزي السرية لاتخاذ القرار بإجراء رفع سعر الصرف، ويبدو ان هناك الكثير من التردد للإقدام على مثل هذا القرار، بسبب الاثار الاجتماعية التي قد تترتب عليه، ولكن انخفاض الاحتياطيات الى مستويات تنذر بالخطر في الأشهر الأخيرة من عام 2020 وكما في الجدول (9) دفعت المركزي لاتخاذ قراره هذا والذي تهيأت الأرضية المناسبة له تماما مع صندوق النقد الدولي فضلا عن الرغبة الجامحة لدى الحكومة العراقية، التي انهكتها العجوزات في الموازنة العامة، لاستثمار ذلك التغيير. ويلاحظ من نفس الجدول ان الاحتياطيات بدأت تنمو منذ مطلع العام 2021 وحتى الشهر الخامس اذ تجاوزت (61) مليار دولار ولكنها انخفضت وتراجعت الى ما دون (60) مليار دولار خلال شهري اب وأيلول من العام ذاته بسبب الاقتراض الحكومي غير المباشر من المركزي، اذ ان الحكومة تبني ديونها على البنوك التجارية والتي تخصم تلك الديون لدى البنك المركزي ملبية بذلك طلب الحكومة فضلا عن المحافظة على احتياطياتها المصرفية وسيولتها واستثماراتها وتحقيق أرباح لا بأس بها من خلال هذه العملية التي اعتادت عليها البنوك التجارية منذ فترة ليست بالقصيرة اذ انها بدأت مع تسنم السيد على العلاق محافظة البنك المركزي.

وعلى العموم يلاحظ من الجدول (9) نفسه ان الاحتياطيات الأجنبية وحسب المعايير الدولية المستخدمة لذلك هي في الجانب الأمين لاسيما في أواخر العام 2021 فقد بلغت (63.12) مليار دولار او ما يعادل تقريبا (91) تريليون دينار وهي في تزايد كما يوضحها الجدول ذاته. اذ بلغت زيادة الاحتياطيات خلال العام 2021 مقدارا وصل الى (7.75) مليار دولار بنسبة وصلت الى ما يقرب من (14%) عن بداية العام.

قراءة لإمكانات التراجع: تعد عملية خفض سعر الصرف الأجنبي من السياسات التي نادرا ما تلجا اليها الدول لان السلبيات التي تنجم عنها أكثر من الفوائد التي تروم الحصول عليها، وعادة لا تُقدّم الدول ذات الاقتصادات الضعيفة على ذلك بل تقوم بها البلدان التي لها مواقع اقتصادية هامة في الأسواق الدولية فضلا عن امتلاكها لقدرات تنافسية كبيرة واحتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية للدفاع عن عملتها، ان هناك العديد من الانعكاسات والاثار التي تترتب على خفض سعر الصرف الأجنبي امام العملة المحلية وفيما يأتي ملخص لاهم تلك الاثار:

- 1- يجعل الاستيرادات منخفضة القيمة وتنعكس بآثار إيجابية على المستوردين.

الخاتمة والتوصيات

الصرف فقد كانت الدعوات منذ عام 2014 وحتى قبله تشير اتباع نظام الصرف الزاحف الذي ينقل السعر تدريجيا مع فترات استقرار ولكن مع كل ما تقدم فان عملية التراجع عن هذا القرار تكون مكلفة اذ تترتب عليها مجموعة من الاثار ومن أهمها فقدان المصدقية الذي يلحق بالبنك المركزي، ويمكن تلمس الكثير من هذه الاثار في الاقتصاد العراقي اذ انه من الملاحظ سعي دول الجوار الى ابتلاع هذا الارتفاع من خلال رفع سعر الصرف الأجنبي امام عملاتها منذ اللحظات الأولى

ان عملية رفع الصرف الأجنبي في أواخر عام 2020 جاءت متوافقة مع معايير اختيار نظام الصرف الأجنبي المتعلقة بظروف الصدمات اذ تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات حقيقية متعددة منذ عام 2014 وحتى الوقت الحالي، فضلا عن توافيقها مع بعض معايير الاستقرار مثل موقف احتياطيات الصرف الأجنبي الذي بدا رصيدها بالانخفاض. وان كانت هناك تحفظات على هذه الخطوة من حيث التوقيت اذ انها جاءت متأخرة وكذلك النسبة الكبيرة التي قفز بها سعر

الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي

وبالتالي فان التراجع سيرفع القدرة التنافسية للسلع المستوردة من دول الجوار وغيرها لذا فان الأفضل الإبقاء على سعر الصرف الحالي على الأقل في الاجل المتوسط ومعالجة المشاكل المتولدة عنه والتي لحقت بالطبقات الهشة من المجتمع من خلال السياسة المالية اذ تزامن الارتفاع في الأسعار المتولد عن هذا التغيير في سعر الصرف مع ارتفاع أسعار النفط بما يزيد على (50%) ضاعف أجور نقل البضائع المستوردة مما حمل هذه الطبقات المزيد من الصعوبات.

الجدول (1)

التبادل التجاري العراقي – التركي للمدة (2018-2004)م (مليون دولار)

نسبة الصادرات التركية إلى العراق من إجمالي الصادرات التركية (6)	نسبة الاستيرادات العراقية من تركيا من إجمالي الاستيرادات العراقية (5)	الميزان التجاري العراقي-التركي (4=2-1)	حجم التبادل التجاري (3=2+1)	صادرات العراق إلى تركيا (2)	استيرادات العراق من تركيا (1)	السنة
2.8	8.5	(1674.5)	1965.5	145.5	1820	2004
3.7	11.6	(2683.6)	2816.4	66.4	2750	2005
3.02	11.7	(2467.3)	2710.7	121.7	2589	2006
2.6	14.5	(2725.3)	2962.7	118.7	2844	2007
3	11.1	(3782.9)	4049.05	133.05	3916	2008
5	12.3	(5002.5)	5243.5	120.5	5123	2009
5.3	13.7	(5882.6)	6189.4	153.4	6036	2010
6.2	17.3	(8223.3)	8396.7	86.7	8310	2011
7.1	18.3	(10672.7)	10971.3	149.3	10822	2012
7.9	20.1	(11802.4)	12093.6	145.6	11948	2013
6.9	18.5	(10618.5)	11155.5	268.5	10887	2014
5.9	17.8	(8252.5)	8845.5	296.5	8549	2015
5.4	22.3	(6799.8)	8472.2	836.2	7636	2016
5.8	23.3	(7526.3)	10581.7	1527.7	9054	2017
4.9	18.2	(6926)	9698.5	1420	8346	2018

تم اعداد الجدول استناداً إلى: العمود (1) (2) (6) , Turkish Statistical Institute , العمود (3) (4) (5), من اعداد الباحث .

جدول (2)

مقدار تقلب قيمة الدينار العراقي والليرة التركية أمام الدولار الاميركي للمدة (2018-2004)م

مقدار تقلب قيمة الليرة (4)	سعر صرف الدولار / الليرة التركية بالسعر الرسمي (3)	مقدار تقلب قيمة الدينار (2)	سعر صرف الدولار / الدينار العراقي بالسعر الرسمي (1)	السنة
-	1.4223	-	1453	2004
5.73	1.3407	(1.10)	1469	2005
(6.73)	1.4311	0.13	1467	2006
9.05	1.3015	14.4	1255	2007
0.66	1.2929	4.9	1193	2008
(19.65)	1.5470	1.9	1170	2009
3.01	1.5003	0	1170	2010
(11.3)	1.67	0	1170	2011
(7.33)	1.7924	0.3	1166	2012
(6.07)	1.9013	0	1166	2013
(15.07)	2.1878	(1.8)	1188	2014
(24.32)	2.7200	(0.1)	1190	2015
(11.07)	3.0212	0	1190	2016
(20.73)	3.6476	0	1190	2017

الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار العراقي

(31.95)	4.8134	0	1190	2018
	%238		%22-	مقدار تقلب قيمة العملة

تم اعداد الجدول استناداً إلى : العمود (1) : البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية، سنوات مختلفة. العمود (3) بيانات الجدول (1).
العمود (2) (4) , من اعداد الباحث .

جدول (3)

مصفوفة معاملات الارتباط (Pearson) بين بعض المتغيرات العراقية – التركية

X+M	EX _{I,T}	EX _L	EX _D	IM _{I,T}	
				1	IM _{I,T}
			1	-0.72	EX _D
		1	-0.35	0.47	EX _L
	1	0.92	-0.26	0.31	EX _{I,T}
1	0.43	0.57	-0.72	0.99	X+M

تم اعداد الجدول استناداً إلى بيانات الجدول (27) (28) ومخرجات برنامج (Eviews-10).

الجدول (4)

التبادل التجاري العراقي – الايراني للمدة (2004-2018) م (مليون دولار)

نسبة الصادرات الايرانية إلى العراق من إجمالي الصادرات الايرانية (%) (6)	نسبة الاستيرادات العراقية من ايران من إجمالي الاستيرادات العراقية (5)	حجم التبادل التجاري (4=2+1)	الميزان التجاري العراقي-الايرواني (3=2-1)	صادرات العراق إلى ايران (2)	استيرادات العراق من ايران (1)	السنة
1.6	3.3	743.7	(693.7)	25	718.7	2004
1.8	5.2	1358	(1090)	134	1224	2005
2.3	8.1	1826.57	(1756.57)	35	1791.57	2006
1.8	9.4	1934.42	(1750.42)	92	1842.42	2007
2.7	7.8	2829.07	(2695.07)	67	2762.07	2008
5.1	10.9	4622.98	(4496.98)	63	4559.98	2009
4.02	10.3	4584.67	(4492.67)	46	4538.67	2010
3.5	10.8	5303.41	(5055.41)	124	5179.41	2011
6.5	10.7	6420.14	(6254.14)	83	6337.14	2012
6.4	10.1	6096.55	(5960.55)	68	6028.55	2013
7.2	11.06	6545.36	(6425.36)	60	6485.36	2014
10.0	13.1	6350.08	(6250.08)	50	6300.08	2015
7.3	17.9	6186.75	(6076.75)	55	6131.75	2016
6.6	16.9	6641.68	(6467.68)	87	6554.68	2017
6.1	14.5	6701.01	(6571)	65	6636.01	2018

تم اعداد الجدول استناداً إلى : العمود (1) (2) (6) , البنك المركزي الايرواني , النشرات الاحصائية السنوية , اعداد متفرقة. العمود (3) (4) (5) , من اعداد الباحث.

الجدول (5)

مقدار تقلب قيمة الدينار العراقي والريال الايراني أمام الدولار الاميركي للمدة (2004-2018)

السنة	سعر صرف الريال الرسمي (1)	مقدار تخفيض قيمة الريال بالسعر الرسمي (2)	سعر صرف الريال الموازي (3)	مقدار انخفاض قيمة الريال بالسعر الموازي (4)	سعر صرف الدينار الرسمي (5)	مقدار ارتفاع قيمة الدينار بالسعر الرسمي (6)	سعر صرف الدينار الموازي (7)	مقدار ارتفاع قيمة الدينار بالسعر الموازي (8)
2004	8719	-	8747	-	1453	-	1454	-
2005	9023	(3.4)	9042	(3.3)	1469	1.08	1472	(1.2)
2006	9195	(1.9)	9226	(2.03)	1467	0.13	1475	(0.2)
2007	9285	(0.9)	9357	(1.4)	1255	14.4	1267	14.1
2008	9574	(3.1)	9667	(3.3)	1193	4.9	1203	5.05
2009	9920	(3.6)	9979	(3.2)	1170	1.9	1182	1.7
2010	10339	(4.2)	10601	(6.2)	1170	0	1185	(0.2)
2011	10962	(6.02)	13568	(27.9)	1170	0	1196	(0.9)
2012	12260	(11.8)	26059	(92.06)	1166	0.3	1233	(3.09)
2013	21253	(73.3)	31839	(22.1)	1166	0	1232	0.08
2014	26509	(24.7)	32801	(3.02)	1188	(1.8)	1214	1.46
2015	29580	(11.5)	34501	(5.1)	1190	(0.1)	1247	(2.71)
2016	31389	(6.1)	36440	(5.6)	1190	0	1275	(2.24)
2017	34214	(8.9)	40453	(11.01)	1190	0	1258	1.33
2018	41950	(22.6)	55800	(37.9)	1190	0	1208	4.37
مقدار تقلب قيمة العملة	%381		%538		%22-		%20-	

- تم اعداد الجدول استناداً إلى : العمود (1) (3): البنك المركزي الايراني, النشرات الاحصائية السنوية, اعداد متفرقة. العمود (5) (7) البنك المركزي العراقي, النشرة الاحصائية, سنوات مختلفة. العمود (2) (4) (6) (8), من اعداد الباحث.

جدول (6)

مصفوفة معاملات الارتباط (Pearson) بين بعض المتغيرات العراقية – الايرانية

X+M	EX _{I,I}	EX _R	EX _D	IM _{I,I}	
				1	IM _{I,I}
			1	-0.75	EX _D
		1	-0.41	0.80	EX _R
	1	-0.12	-0.06	-0.04	EX _{I,I}
1	0.01	0.73	-0.81	0.96	X+M

- تم اعداد الجدول استناداً إلى بيانات الجدول (30) (31) ومخرجات برنامج (Eviews-10)

الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي

جدول (7)

مبيعات البنك المركزي ومشترياته من الدولار والاحتياطيات الاجنبية للمدة 2015-2004

صافي الاحتياطيات الاجنبية (مليار دولار)	سعر العملة الأجنبية (معدل سنوي) (دينار/دولار)		العملة الأجنبية في مزاد البنك المركزي (مليار دولار)		السنوات
	السوق	المزاد	مبيعات	مشتريات من وزارة المالية	
7.9	1453	1453	6.008	10.802	2004
12.2	1472	1469	10.463	10.600	2005
18.1	1475	1467	11.175	18.000	2006
30.4	1267	1255	15.980	26.700	2007
49.2	1203	1193	25.869	45.500	2008
44.3	1182	1170	33.992	23.000	2009
50.6	1186	1170	36.171	41.000	2010
61	1196	1170	39.798	51.000	2011
70.3	1233	1166	48.649	57.000	2012
77.4	1232	1166	53.231	62.000	2013
66.3	1214	1188	51.728	47.515	2014
53.7	1247	1190	44.304	32.450	2015
45.3	1275	1190	33.524	25.653	2016
49.3	1258	1190	42.201	40.355	2017
64.7	1208	1190	47.133	52.229	2018
67.6	1202	1182	51.125	58.851	2019

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org>

جدول (8)

مبيعات الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية خلال العامين 2020 – 2021

مجموع مبيعات النافذة (مليون دولار)				مبيعات النافذة (حوالة) (مليون دولار)		مبيعات النافذة (نقدا) (مليون دولار)		الاشهر
معدل التغير %	2021	معدل التغير %	2020	2021	2020	2021	2020	
-84.6	492	-	5,005	490	4,516	2		كانون الثاني
139	1,176	7.5-	4,628	1,175	4,158	1		شباط
22.5	1,441	15.1-	3,926	1,441	3,620	0		اذار
115.7	3,109	60.4-	1,555	2,836	1,555	273		نيسان
-23.8	2,639	71.3	2,665	2,206	2,616	433		مايس
82.8	4,824	5.7	2,819	4,067	2,581	757		حزيران
-39	2,943	36.9	3,860	2,336	3,655	607		تموز
60.1	4,713	12.6-	3,372	3,730	3,082	983		اب
-5.6	4,449	38.4	4,669	3,538	4,296	911		أيلول
-29.2	3,148	18.2-	3,819	2,356	3,481	792	338	تشرين الأول
28.5	4,047	19.5	4,567		4,200	937	367	تشرين الثاني
1.6	4,114	-30	3,195		2,951	924	244	كانون الاول
	37095		44080					المجموع
	3091.2		3673.3					المعدل

البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي <https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=98>

جدول (9)

الاحتياطيات الاجنبية خلال العامين 2020 – 2021

الاحتياطيات لعام 2021			الاحتياطيات لعام 2020			الاشهر
مليار دولار	سعر الصرف	مليار دينار	مليار دولار	سعر الصرف	مليار دينار	
55.37	1,450	80,285	67.15	1,182	79,376	كانون الثاني
56.28	1,450	81,609	67.04	1,182	79,238	شباط
58.47	1,450	84,778	67.42	1,182	79,698	اذار
59.59	1,450	86,406	68.36	1,182	80,804	نيسان
61.13	1,450	88,642	67.43	1,182	79,567	مايس
60.01	1,450	87,020	65.58	1,182	77,515	حزيران
60.06	1,450	87,085	66.47	1,182	78,570	تموز
59.85	1,450	86,781	64.97	1,182	76,797	اب
59.59	1,450	86,409	59.06	1,182	69,814	أيلول
62.75	1,450	90,985	57.56	1,182	68,032	تشرين الأول
63.12	1,450	91,526	55.10	1,182	65,132	تشرين الثاني
			60.04	1,304	78,293	كانون الاول

البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي <https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=98>

المصادر

- ينظر في ذلك :
1. د. عبدالحسين جليل الغالبي ، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار صفاء ، الاردن ، 2011 .
 2. محمد جبوري ، تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنم الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر ، 2013 .
 3. د. عبدالحسين الغالبي و د. ليلى بديوي ، صدمات السياسة النقدية ، دار نور للنشر المانيا ، 2017 .
 - وليد عيدي عبد النبي ، مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، البنك المركزي العراقي ، <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214295488171.pdf> ، ص 8-9 .
 - د. مظهر محمد صالح ، نظام معدلات الصرف في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة (8) ، العدد (25) ، 2010 ، ص 6.
 - Gunter . R. Frank , The Political Economy of Iraq (iv) , Edward Elgar Publishing Limited , UK , 2013, p262
 - (*) ان ارتفاع نسبة الاستيرادات التركية من إجمالي الاستيرادات العراقية لعام 2016 بنحو (22.3%) لا يعود إلى ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية من تركيا وانما على العكس من ذلك اذ انخفضت حجم الاستيرادات إلى نحو (7636) مليون دولار ويعزى ذلك إلى انخفاض مجمل الاستيرادات العراقية لذلك العام.
 - ((علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص7.
- ((عبدالحسين جليل الغالبي، سياسة افقار الجار وسلوك السياسة النقدية العراقية، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2018، ص3. () عوض فاضل اسماعيل الدليبي، نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيله الرسمي المثبت اسمياً للدينار العراقي تجاه الدولار الاميركي ، مصدر سبق ذكره ، ص32. () Gunter . R. Frank , Op cit , p262 .
- (?) بلغ سعر برمبل نفط البصرة الخفيف (Basrah Light) عام 2014م بنحو (97.45) دولار للبرميل لينخفض إلى (47.87) دولار للبرميل عام 2015م.
- (?) للمزيد من الاطلاع يرجى النظر إلى :
- سنان محمد الشبيبي، نتائج البنك المركزي الحالية نتيجة فقدان استقلاليتها، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net>
- جورج حاتم جورج ، اشكاليات قيام الموازنة بتحديد سقف للمبيعات اليومية من العملة الاجنبية ، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net>
- (?) للمزيد من الاطلاع يرجى النظر إلى :
- سنان محمد الشبيبي، نتائج البنك المركزي الحالية نتيجة فقدان استقلاليتها، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net>
- جورج حاتم جورج ، اشكاليات قيام الموازنة بتحديد سقف للمبيعات اليومية من العملة الاجنبية ، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net>

- ((علي محسن العلق, السياسة النقدية في مواجهة التحديات (2015-2016)م , البنك المركزي العراقي , 2017م, ص8.
- ((شبكة الاقتصاديين العراقيين www.iraqieconomists.net ينظر في ذلك الى:
- نوزاد عبدالحمين الهيبي و منجد عبداللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الأردن، 2011، ص 129 – 133.
- عبدالرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي واثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970 – 2007، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2011، ص 41-47.
- البنك المركزي العراقي، انخفاض سعر صرف الدينار العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، 1989، ص 181 – 184.
- سلمى دوحه، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص 81 – 88.